

Distr.: General
17 April 2002
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية

٢٦-١ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠١

موجز

أدى التباطؤ الشديد للاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠١ إلى وقف مسيرة الانتعاش التي بدأت في عام ٢٠٠٠ وبدد الآمال في أن تبدأ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورة نمو جديدة. فقد كان الناتج في المنطقة ينمو بتباطؤ شديد حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة هزيلة هي ٠,٤ في المائة كما أن احتمالات النمو لعام ٢٠٠٢ ليست مشجعة (٠,٥ في المائة) بسبب الأزمة في الأرجنتين والنمو البطيء المتوقع أن يحدث في الاقتصادات الأخرى (١,٨ في المائة). إلا أنه وبالنظر إلى ضخامة العوامل الخارجية التي أثرت سلباً على اقتصادات المنطقة خلال العام، فإن هذه الاقتصادات قد أفلحت في امتصاص جزء كبير من هذه الصدمات المزعزة للاستقرار وفي تجنب أزمات محلية أو خارجية. والاستثناء الوحيد من ذلك هو الأرجنتين، التي ظلت تعاني من ويلات الأزمة طيلة السنوات الثلاث الماضية. وقد ظل التضخم يتراجع كما كانت الزيادة في العجز الخارجي صغيرة جداً. بيد أنه ودون

* E/2002/100

التقليل من أهمية الإنجازات التي نجحت البلدان في تحقيقها على صعيد الاقتصاد الكلي في ظل هذه الظروف المعاكسة، فإن الحقيقة لا تزال كما كانت وهي أن تعاقب دورات النمو والانكماش التي شهدتها البلدان على مدى العقد الماضي قد أسفر عن معدل نمو منخفض على المدى الطويل. وهو معدل أقل كثيرا مما تحتاجه المنطقة لتقليل المستوى المرتفع للبطالة وتحسين الظروف المحفوفة بالمخاطر التي لا تزال ترزح تحتها نسبة كبيرة من سكانها.

والتدهور الذي شهدته الحالة الاقتصادية للمنطقة كان، هذه المرة أيضا، نتيجة للظروف الاقتصادية الدولية المعاكسة. كما أن التباطؤ الذي اعترى اقتصادات البلدان الصناعية قد تفاقم بسبب الهبوط الأشد من المتوقع لاقتصاد الولايات المتحدة. وخلافا لأزمات التسعينات، التي كانت محصورة في مجموعة محدودة من البلدان، شمل التباطؤ الذي شهده عام ٢٠٠١ المنطقة بأسرها.

وفي تحول غير معهود للأحداث، أدى مناخ الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي إلى انخفاض قيمة صادرات المنطقة وقيمة وارداتها (كانت آخر مرة انخفضت فيها قيمة الصادرات والواردات معا في عام ١٩٨٢). ويعزى هذا الانخفاض إلى التقلص الشديد لطلبات الولايات المتحدة من منتجات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب الاتجاه التزولي لأسعار المواد الخام، الذي بدأ، في حالة بعض المنتجات، في عام ٢٠٠٠ بل وقبله بوقت يمتد إلى الوراء حتى الأزمة الآسيوية. واشتدت حدة هذا الاتجاه لفترة من الزمن بسبب زيادة درجة عدم التيقن التي نجمت في الأسواق الدولية في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على أهداف مالية وسياسية في الولايات المتحدة.

وفي ظل هذه الظروف غير المواتية، ساعدت التجارة بين بلدان المنطقة، الأكثر تركّزا في المصنوعات والأقل تأثرا بالأحداث الدولية، في تثبيت الصادرات. ويصدق ذلك بوجه خاص على بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز، بفضل التوحيد بين مخططي التكامل لهاتين المنطقتين دون الإقليميتين. ومن جهة أخرى، وجدت السوق المشتركة للجنوب نفسها في وضع اقتصادي وسياسي صعب، حيث انكمش نشاطها التجاري بنسبة ١٠ في المائة.

كما انخفضت تدفقات رأس المال إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاضاً حاداً. ولم تتجاوز التدفقات المستقلة ٣٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو رقم يذكر بالمستويات الهزيلة التي لوحظت في عام ١٩٩٩ عندما كانت المنطقة تعاني تداعيات الوقف الروسي للتدفقات. وظلت الشروط والمواصفات التي تحصل

موجبها البلدان على التمويل الخارجي أسوأ مما كانت عليه قبل الأزمة الآسيوية. وكانت أقسى الصعوبات في هذا الصدد من نصيب الأرجنتين، وبدرجة أقل البرازيل وإكوادور، وقد صرفت المؤسسات المقرضة المتعددة الأطراف مبالغ غير مسبوقه من الائتمانات الاحتياطية إلى هذه البلدان.

وبدلا من أن تقتصر آثار البيئة الدولية المعاكسة على قطاعات التصدير، فإنها طالت جميع مجالات النشاط؛ والواقع أن نتائج هذه الحالة قد أثرت على الاقتصاد المحلي أكثر من تأثيرها على أنشطة التصدير. وفي حين أن أنشطة التصدير قد استطاعت أن تعوض جزئيا انخفاض الأسعار بزيادة حجم شحناتها بنسبة ٢ في المائة، فقد ظل الاستهلاك المحلي في المنطقة بأسرها في مستوى ثابت، بينما انخفض إجمالي الاستثمارات.

ويعزى ضعف الطلب المحلي إلى عدد من العوامل المختلفة. فقد أدى تدهور معدلات التبادل التجاري بنسبة ٤ في المائة وزيادة المدفوعات المرتبطة بعوامل الإنتاج إلى انخفاض الدخل الفردي الحقيقي بنسبة ٢ في المائة كما تعاضم أثر ذلك على الطلب الخاص بسبب التوقعات المتشائمة. وفضلا عن ذلك، وتماشيا مع الاتجاه الذي ظل واضحا منذ الربع الثاني لعام ٢٠٠٠، فقد جرى تشديد سياسة الاقتصاد الكلي. وأدى التفاوت الحقيقي في معدلات الفائدة وأسعار الصرف، مع وجود بعض الاستثناءات، إلى إيجاد أوضاع نقدية أقل ملاءمة مما كان في عام ٢٠٠٠. ولم تكن هناك أيضا أي بادرة على إدارة الإنفاق المالي للدولة بطريقة تكافح التقلبات الدورية، وكان الأثر المثبت التلقائي لزيادة العجز المالي محدودا جدا، نظرا لأن متوسط العجز في المنطقة قد زاد بنسبة تقل عن نصف نقطة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد توخى هذا النهج الحذر أيضا مقرررو السياسة العامة، وتباطأت وتيرة عمليات الإصلاح الهيكلي والتجاري، وإن كان قد أحرز بعض التقدم.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
			النشاط الاقتصادي والأسعار
			الناتج المحلي الإجمالي
٠,٤	٤,١	٠,٤	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
١,١-	٢,٥	١,٢-	أسعار المستهلك
٦,٨	٨,٧	٩,٥	معدلات التبادل التجاري
٣,٧-	٥,٩	٠,٤	
			النسبة المئوية
٨,٤	٨,٤	٨,٨	البطالة المعلنة في الحواضر
٣,١-	٢,٧-	٣,١-	الميزان المالي/الناتج المحلي الإجمالي (ب)
			القطاع الخارجي
٣٩٠,٩	٤٠٥,٨	٣٤١,٠	صادرات السلع والخدمات
٤١٢,٠	٤١٩,٤	٣٦٢,٧	واردات السلع والخدمات
١,٦-	٣,٩	٦,٢-	الرصيد من السلع
١٩,٥-	١٧,٥-	١٥,٥-	الرصيد من الخدمات
٥٤,٠-	٥٢,٥-	٥٢,٢-	رصيد حساب الإيرادات
٥٢,٤-	٤٦,٢-	٥٥,١-	رصيد الحساب الجاري
٣٣,٨	٦١,٥	٤٣,٣	رصيد حساب رؤوس الأموال والحساب المالي
١٨,٦-	١٤,٦	١١,٨-	الرصيد العام
٣,٤-	١,٠	٣,١-	النقل الصافي للموارد

المصدر: التذييل الإحصائي.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) متوسط بسيط.

ورغم هذه الصعوبات الواسعة الانتشار في القطاعات الداخلية والخارجية لاقتصادات المنطقة، فإنها لم تقع، باستثناء الأرجنتين، ضحية أزمات واضحة في ميزان المدفوعات أو أزمات مالية فعلية. ورغم أن أزمة الأرجنتين كان لها فعلاً أثر معدٍ على الاقتصادات المجاورة في الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٠١، فقد أيدت المؤشرات المالية والمتعلقة بأسعار الصرف في الربع الأخير من العام الاعتقاد بأن اقتصادات المنطقة قد نجحت في أن تنأى بنفسها عن الأزمة الأرجنتينية.

وعلى الصعيد المالي، سعت السلطات إلى تعويض انخفاض العائدات بتقليص برامجها الاستثمارية، وطراً قدر من النمو على متوسط العجز المالي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وانكمش الإنفاق الأولي فأصبح مرة أخرى مسائرا للتقلب الدوري بدرجة طفيفة. ويعزى هذا الاتجاه التزوي إلى سببين معاً هما نجاح البلدان في السيطرة على العوامل التضخمية الأساسية وانخفاض أسعار الوقود. إلا أن الانخفاضات التي جرى تسجيلها في مؤشرات أسعار المستهلك الشهرية لم تعد موضع ترحيب وأصبحت تُعتبر مؤشراً على أن البلدان مهددة بالدخول في حالة ركود.

وقد أضر الانخفاض الحاد للنمو بسوق اليد العاملة، حيث انخفض معدل العمالة بما يزيد على نصف نقطة مئوية. إلا أنه ولما كان عرض اليد العاملة قد انكمش بدرجة تزيد على انكماشه في أي وقت آخر منذ عام ١٩٩٠، فقد ظل معدل البطالة للمنطقة ثابتاً عند ٨,٤ في المائة من السكان الناشطين اقتصادياً. بيد أن هذا الرقم لا يزال واحداً من أعلى الأرقام التي جرى تسجيلها في السنوات العشر الأخيرة. كما أضر تباطؤ النشاط الإنتاجي في عام ٢٠٠١ بالأجور، حيث ظلت ثابتة أو انخفضت بالقيم الحقيقية. وعلى النقيض من ذلك، ارتفع متوسط الأجور في قطاع التصنيع ارتفاعاً معتدلاً، بينما ارتفعت الأجور ارتفاعاً حاداً في المكسيك.

وقفز العجز في ميزان العمليات الجارية إلى ما يقرب من ٥٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (نحو ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة)، في سياق ارتفاع حقيقي في أسعار الصرف. إلا أن الزيادات في العجز قد ظلت في حدود قدرة كل بلد من حيث التمويل الخارجي، وظل نقص التمويل الخارجي في معظم الحالات أقل من ٤ في المائة. وطراً عجز بسيط على ميزان العمليات التجارية السلعية وزادت المدفوعات الصافية المرتبطة بعوامل الإنتاج الخدمية.

وتقلص الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثانية على التوالي، من ٦٤,٨ بليون إلى ٥٨,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ولكنه ظل عالياً إذا قورن بمتوسطاته السابقة. وسدت القروض الرسمية الفجوة التي تركها انكماش تدفقات رأس المال الخاصة. بيد أنه وعلى الرغم من المستوى المرتفع نسبياً لتدفقات رأس المال المتجهة إلى المنطقة، فإن التحويلات الصافية إليها كانت منعدمة. وقد ظل هذا التوازن شبه الكامل بين تدفقات الموارد المالية المتجهة إلى المنطقة والخارجة منها قائماً على مدى السنوات الثلاث الماضية ويشكل تطوراً جديراً بالملاحظة. وليست احتمالات ورود تدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مشجعة سواء على المدى القصير أو المتوسط بسبب عدم التيقن السائد في الأسواق الدولية واقترب مسيرة الخصخصة في المنطقة من نهايتها.

وبالنظر إلى احتمال أن تقلص هذه الاستثمارات وأن تصبح التحويلات الصافية من الموارد سلبية، فإن المنطقة تزداد حاجتها حالياً إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة لكي تحد من سرعة تأثرها بالعوامل الخارجية، وتبني قدرتها الداخلية على تمويل الاستثمار والإنفاق الاجتماعي، وتقوى على مسايرة التقلبات الاقتصادية الدورية فيها. وترى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن معالجة التقلب في المنطقة تتطلب العناصر التالية: '١' إدارة متساوقة ومرنة على صعيد الاقتصاد الكلي (في الميادين المالية والنقدية والائتمانية والمتعلقة بأسعار الصرف)؛ '٢' إخضاع النظم المالية الوطنية لتنظيم ورقابة صارمين وحصيفين؛ '٣' سياسة متعلقة بالمسؤولية تسفر عن سجل ملائم لاستحقاق الديون العامة والخاصة (الخارجية والداخلية على السواء)*.

* انظر، ECLAC, *Equidad, desarrollo y ciudadanía*, vol. 3 "Agenda económica", Bogotá, 2000. وفي الوقت ذاته، هناك حاجة إلى تحسين التمويل المقدم إلى المنطقة لأغراض التنمية في سياق العولمة الراهنة. انظر ECLAC, *Crecer con estabilidad: el financiamiento del desarrollo en el nuevo contexto internacional*, Bogotá, ECLAC/Alfaomega, 2001.

أولاً - الأداء الاقتصادي المحلي

استمرار تدهور معدلات التبادل التجاري وزيادة المدفوعات الصافية الخارجة المرتبطة بعوامل الإنتاج.

٣ - أما الاستهلاك الإقليمي فقد اعتراه الركود، كما قلص إجمالي الاستثمارات الثابتة بنسبة ١ في المائة، وزادت الصادرات بنسبة تزيد قليلاً جداً على ٢ في المائة، وظلت الواردات ثابتة. وكان لكل من العناصر القابلة للتداول وغير القابلة للتداول دور في هذا الأداء الضعيف. ومن بين العناصر غير القابلة للتداول، كان التشييد أحد أشد القطاعات تضرراً، حيث تقلص النشاط بشدة في عدد من البلدان. وهبطت صناعة السيارات الأرجنتينية هبوطاً حاداً وتحوّلت أنشطة الماكيلادورا (التصنيع لأغراض التصدير)، التي كانت تعجّ جداً بالنشاط في السنوات الأخيرة، إلى الأسوأ في بعض البلدان. وتعرضت السياحة لانتكاسة بعد ١١ أيلول/سبتمبر، وخاصة في الجزء الشمالي من المنطقة.

٤ - وقد شمل الاتجاه السلبي للنشاط الاقتصادي المنطقة كلها، حيث أثر على كل من البلدان ذات معدلات النمو المرتفعة والبلدان التي كانت تتعافى من أزمة عام ١٩٩٩. وتشمل المجموعة الأولى المكسيك، التي أصابها في عام ٢٠٠١، بعد نمو دام خمس سنوات بمعدل سنوي قدره ٦ في المائة في المتوسط، ركود في اقتصادها بسبب توقف النمو الاقتصادي الذي دام فترة طويلة في الولايات المتحدة، التي تشتري ٩٠ في المائة من صادرات المكسيك. ولم تشهد الجمهورية الدومينيكية إلا نمواً متواضعاً، خلافاً لأدائها في السنوات الأخيرة عندما سجلت أعلى معدلات نمو في المنطقة. ويعزى هذا التراجع بدرجة كبيرة إلى عمليات التكيف التي جرى تنفيذها في السنة الماضية، والأداء الأضعف لصناعات الماكيلادورا، والانتكاسة التي أصابت صناعة السياحة في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. أما كوبا فقد تضررت بشدة من إعصار ميتشيل وتقلص

١ - واجهت اقتصادات أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠١ ظروفاً خارجية متزايدة العداً بسبب الانخفاض الحاد في نمو التجارة العالمية واقتصاد الولايات المتحدة وهبوط الأسعار الدولية للمواد الخام. وقد تأثرت اقتصادات العالم عموماً بالاضطرابات المالية التي صاحبت الهبوط في أسواق الأوراق المالية العالمية وحالة عدم التيقن التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة. وتفاقت هذه الآثار بسبب عدد من العوامل الإقليمية، منها تصاعد الأزمة المالية في الأرجنتين وتداعياتها على الاقتصادات الأخرى في المنطقة التي مالت إلى الضعف في الأشهر الأخيرة من العام، وأزمة الطاقة في البرازيل والكوارث الطبيعية (الزلازل في السلفادور والجفاف في عدة بلدان من أمريكا الوسطى، الأعاصير في جامايكا وكوبا وهندوراس)، مما أجبر السلطات على القيام بنفقات عامة لم تكن مدرجة في الميزانية، كما تقلصت صادرات اللحوم بسبب تفشي مرض الحمى القلاعية من جديد في الجزء الجنوبي من القارة.

الاقتصاد الإقليمي يتدهور

٢ - لم يطرأ نمو يُذكر على النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذا العام، وهو ما أدى إلى وقف مسيرة الانتعاش الواعدة التي بدأت في عام ٢٠٠٠. وكان هذا التدهور يغدو أكثر وضوحاً كلما تقدم العام، مع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي واشتداد حدة الأزمة في الأرجنتين. وقد زاد الناتج بنسبة ١,٥ في المائة من النصف الأول من العام، ولكنه انخفض بنسبة ٠,٨ في المائة في النصف الثاني. وعلى هذا فقد زاد الناتج في المنطقة ككل بنسبة ٠,٤ في المائة خلال العام، وانخفض الناتج الفردي بنسبة ١,١ في المائة. وظل الدخل القومي ثابتاً، بسبب

السياسة وقطاع السكر، مما أدى إلى هبوط معدل نموها إلى ٣ في المائة. وضعفت أيضا معدلات النمو في بلدان أمريكا الوسطى، مع تفاقم المشاكل الخارجية بفعل الانتشار الواسع النطاق للجفاف الذي سبب خسائر كبيرة في الزراعة وبفعل انخفاض أسعار المنتجات التصديرية التقليدية لهذه البلدان. كما تضررت كوستاريكا من انخفاض مستوى النشاط في صناعة الإلكترونيات العالية التقنية.

٧ - وتمثل إكوادور الاستثناء الوحيد من هذه الصورة الكئيبة، فقد نما اقتصادها بسرعة في النصف الأول، وإن كان معدل نموها المرتفع قد تراجع فيما بعد مع انخفاض أسعار النفط العالمية. وحقت فتزويلا نموا معتدلا نظرا لأن انتعاش أسعار النفط وانخفاض سعر الصرف الحقيقي قد أديا إلى زيادة حادة في الطلب المحلي، رغم أن الواردات قد زادت هي الأخرى زيادة كبيرة. وسجلت باراغواي زيادة محدودة في النشاط، مما عوض التقلص الطفيف الذي شهدته في العام السابق.

تقلص الاستثمار في عام ٢٠٠١

٨ - انعكس في عام ٢٠٠١ الاتجاه الصاعد للاستثمارات الثابتة الإجمالية الذي بدأ في عام ٢٠٠٠، حيث سجلت انخفاض قدره ١ في المائة. ويعزى جزء من هذه الانتكاسة إلى التوقعات المتشائمة والخطوات المتخذة للحد من الإنفاق العام. وزاد الادخار الخارجي للمنطقة ككل، ولكن هذه الزيادة كان مصدرها عددا محدودا من البلدان، إذ تظهر المؤشرات أنه لم يتغير أو انخفض في البلدان الباقية. وقل الادخار المحلي، وخاصة في القطاع العام.

٩ - وشهد الجزء الشمالي من المنطقة، الذي طرأت على الاستثمار فيه زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٠، انعكاسا لهذا الاتجاه في عام ٢٠٠١. ومصدر هذا الانخفاض - في قدر كبير منه - هو المكسيك، التي زاد الاستثمار فيها بنسبة تبلغ ٩ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٠ ولكنه قل بنسبة ٣,٥ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠١. وفي البلدان الأخرى، كانت النتائج تعكس زيادة هزيلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا فقد كانت في عمومها فقيرة جدا.

٥ - وكان أداء معظم بلدان أمريكا الجنوبية، التي تضررت كثيرا بأزمة عام ١٩٩٩، ضعيفا أيضا في عام ٢٠٠١. فقد تعرقلت مسيرة الانتعاش الواعدة في البرازيل بسبب أزمة الطاقة التي حلت بها، والمناخ الاقتصادي الدولي المناوئ، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في المنطقة. كما فقد الاقتصاد الشيلي قوة الدفع، رغم ما يركز عليه من أسس اقتصادية سليمة، بسبب البيئة الخارجية الصعبة. وفي كولومبيا، توقفت عملية إعادة التنشيط بسبب استمرار ضعف الطلب الداخلي وتدهور الظروف الخارجية، باستثناء النمو الكبير في الصادرات إلى إكوادور وفتزويلا. وكان أداء بيرو، التي تتعافى حاليا من أزمة سياسية حادة، ضعيفا طيلة معظم السنة. وأصاب الركود الاقتصاد البوليفي نتيجة لضعف الأسواق الداخلية والخارجية على السواء.

٦ - وبالنظر إلى الانكماش الشديد للتمويل الخارجي وهروب رأس المال، فإن الكساد الذي عاشته الأرجنتين على مدى السنوات الثلاث الماضية قد استمر أيضا طيلة النصف الأول من العام وتفاقم خلال النصف الثاني. ورغم خطط التكيف التي وضعت موضع التنفيذ، لم يتقلص العجز المالي للدولة لأن حصيلة الضرائب قد انخفضت انخفاضًا حادًا. وقد بدأت أوروغواي عامها الثالث على التوالي مع الكساد، كما أن المشاكل الناجمة عن انخفاض قيمة الريال البرازيلي وتفاقم الأزمة الأرجنتينية قد استفحلت بسبب عودة ظهور

إلا في ثلاثة بلدان، وكان أعلى هذه المعدلات جميعها يبلغ حوالي ٢٢ في المائة فقط. وعلى النقيض من ذلك، شهدت أربعة بلدان تضخما شبه منعدم أو حتى انكماشاً.

١٣ - وفي إكوادور، توقف التصاعد التضخمي لعام ١٩٩٩ وأوائل عام ٢٠٠٠ في أعقاب دولة الاقتصاد. وبعد ذلك بدأ معدل التضخم في الانخفاض الحاد، حيث هبط إلى ٢٢ في المائة، بينما انخفضت أسعار المنتجين انخفاضاً كبيراً (٣ في المائة) في الأشهر العشرة الأولى من العام. كما حققت المكسيك أداء جيداً، توطدت معه بوضوح عملية التثبيت فيها، إذ كان معدل التضخم السنوي يزيد قليلاً على ٤,٤ في المائة، وهو أفضل معدل له منذ عام ١٩٧١. وفي فنزويلا، استمرت نار التضخم في الخمود، ولكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه الحال في الماضي. وفي البرازيل، كانت المحصلة بالنسبة للعام إيجابية نسبياً، إذ أدى ارتفاع سعر الصرف بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً وزيادة أسعار الوقود والرسوم العامة إلى ارتفاع متواضع للتضخم. ويعزى ذلك إلى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وما واكبه من سياسات نقدية أكثر صرامة.

١٤ - وسجلت أوروغواي والسلفادور وشيلي مرة أخرى معدلات تضخم منخفضة جداً ومتقلصة. وقد حدث ذلك في شيلي على الرغم من الارتفاع الكبير - الذي يزيد على ١٥ في المائة - في سعر الصرف. وظلت بنما تظهر ما درجت عليه من معدل منخفض للتضخم، وكان التضخم في بوليفيا وبيرو شبه منعدم في عام ٢٠٠١. وفي الأرجنتين، انخفضت أسعار المستهلكين بنسبة ١,٥ في المائة وأسعار الجملة بنسبة ٦ في المائة، ضمن ظاهرة انكماشية تعزى إلى الكساد الذي أصاب البلد.

أحوال أسواق العمل تزداد سوءاً في عام ٢٠٠١

١٥ - أثر الانخفاض الحاد في النمو تأثيراً سلبياً على حالة العمل في المنطقة. فقد انخفض معدل العمالة بنسبة تزيد على نصف نقطة مئوية، ولكن البطالة ظلت ثابتة عند نسبة قدرها ٨,٤ في المائة نظراً لانكماش عرض اليد العاملة أيضاً. وأياً كان الأمر، فقد ظلت البطالة مرتفعة قياساً على ما كان

١٠ - ولم يكن أداء الاستثمار في أمريكا الجنوبية أفضل حالاً منه في باقي أنحاء المنطقة. فقد حققت شيلي والبرازيل معدلات نمو متواضعة، تقل كثيراً عن النتائج التي تحققت في الربع الأول من السنة، والتي ولدت توقعات قوية بأن اقتصاديهما في طريقهما إلى الانتعاش. وانخفض الاستثمار مرة أخرى انخفاضاً حاداً في الأرجنتين وأوروغواي وبيرو، بعد انخفاضه بشكل حاد أيضاً في السنوات الماضية. وعلى النقيض من ذلك، استمر انتعاش الاستثمار في كولومبيا بعد أن طرأ عليه انخفاض حاد جداً في عام ١٩٩٩، ولكنه لم يعد بعد إلى مستواه في عام ١٩٩٨. ولم تصادف فنزويلا إلا صعوبات طفيفة في مواصلة زيادة الاستثمار فيها، وبخاصة الاستثمار العام، وذلك بسبب حصيلة الضرائب الضخمة التي حققتها من صادرات النفط في السنوات الأخيرة.

التضخم ينخفض مرة أخرى

١١ - انخفض معدل التضخم في المنطقة مرة أخرى في عام ٢٠٠١، حيث وصل إلى ٦,٨ في المائة. وقفزت أسعار الجملة بنسبة ٦ في المائة بعد أن طرأ عليها ارتفاع حاد في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠. ويعزى التضخم المتواضع في عام ٢٠٠١ في معظمه إلى استقرار أسعار الصرف في معظم البلدان وانتهاء تصاعد أسعار النفط، وما اقترن بذلك من استمرار تنفيذ سياسات نقدية حذرة وظروف الكساد الموجودة في المنطقة؛ بل إن عدداً من البلدان قد شهد انكماشاً اقتصادياً، وهو ما يمكن أن يكون مدعاة للقلق.

١٢ - وانخفض معدل التضخم في ١٨ بلداً من البلدان الـ ٢٢ التي تتوفر معلومات عنها ولم يزد إلا في أربعة بلدان. وشملت المجموعة الأخيرة، البرازيل وغواتيمالا، اللتين كان التضخم فيهما أعلى مما كان عليه في عام ٢٠٠٠ بثلاث إلى أربع نقاط مئوية. وحققت إكوادور أكبر تحسن، حيث انخفض التضخم فيها بنسبة تكاد تصل إلى ٧٠ نقطة مئوية. وفي عام ٢٠٠١، لم يبلغ التضخم ١٠ في المائة أو أكثر

للمرة الأولى منذ ١٥ سنة (- ١٧ في المائة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١). وفي قطاع التصنيع، انخفضت العمالة بنسبة ٤ في المائة تقريبا. وكان من نتيجة ذلك أن وصل معدل البطالة الإجمالية إلى ٢,٥ في المائة بعد أن كان ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠. وقد عوض استيعاب القطاع غير الرسمي لليد العاملة إلى حد كبير الاتجاه السلبي الذي شهدته قطاعات التصدير.

١٩ - وفي البرازيل أدى النمو البطيء نسبيا للنتائج المحلي الإجمالي إلى تقلص العدد الصافي للوظائف التي توفرت. إلا أن معدل البطالة في الحضر قد انخفض إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠١ بعد أن كان ٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل مشاركة اليد العاملة من السكان الذين هم في سن العمل في المراكز الحضرية الرئيسية، ربما بسبب عدم تحمس السكان الراجع إلى عدم توافر فرص العمل. وفي الأرجنتين، انخفضت نسبة البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة، وكان أكبر انخفاض لها في المنطقة المتروبولية لبوينوس أيريس. وارتفع معدل البطالة من ١٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠١، وسُجلت أكبر زيادة في النصف الثاني من العام.

٢٠ - وفي شيلي، كان إيجاد فرص العمل في القطاع الرسمي قد بدأ يضعف في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠. وخفت جزئيا حدة التدهور في حالة العمالة بسبب بدء تنفيذ برامج للتوظيف المباشر في القطاع العام وتقديم إعانات للتوظيف في القطاع الخاص وهي برامج استفاد منها نحو ١,٥ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا. وفي كولومبيا، ظلت البطالة في الحضر عالية، حيث بلغ متوسطها ١٨,٢ في المائة في الأشهر العشر الأولى من عام ٢٠٠١، مقارنةً بـ ١٧,٢ في المائة في العام السابق. ولم يطرأ تغيير على معدل المشاركة العامة للقوى العاملة عما كان عليه في عام ٢٠٠٠. إلا أن هذا المعدل كان لا يزال أعلى مما ظل عليه

عليه الحال في الماضي. ولم ينعكس الطلب المنخفض على الوظائف في اتجاهات الأجور إلا جزئيا، ذلك لأن هذه الاتجاهات كانت في بعض البلدان راکدة أو طرأ عليها انخفاض، كما أن الأجور الحقيقية في البلدان الأخرى كان يشجعها التقدم المحرز في السيطرة على التضخم.

١٦ - وانخفض معدل العمالة من ٥٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠١، وهذا معناه أن المكسب الذي تحقق في عام ٢٠٠٠ قد ضاع مرة أخرى. ويعزى ذلك جزئيا إلى انخفاض العمالة في أكبر اقتصادين في المنطقة، وهما البرازيل والمكسيك. وانخفض معدل العمالة أيضا في شيلي والأرجنتين، ولكنه ظل ثابتا تقريبا في كولومبيا. وخلافا لذلك، زاد معدل العمالة في إكوادور وأوروغواي وفنزويلا وكوستاريكا. وانكمش عرض اليد العاملة من ٥٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٧,٦ في المائة في عام ٢٠٠١، وهو أكبر نقصان يحدث خلال السنوات العشر الماضية. إلا أن حركة هذا المؤشر كانت متفاوتة في البلدان كلا منها على حدة، إذ انخفض كثيرا معدل مشاركة القوى العاملة في أكبر اقتصادين في المنطقة، وهما البرازيل والمكسيك، ولكنه زاد في خمسة بلدان أخرى.

١٧ - وعلى الرغم من أن معدل البطالة قد ظل مستقرا على مستوى المنطقة، فقد كان هناك تفاوت كبير من بلد لآخر. فقد زادت البطالة في ١٠ من البلدان الـ ١٦ التي تتوافر عنها معلومات وكانت الزيادة حادة جدا - بنقطة مئوية واحدة أو أكثر - في خمسة بلدان منها (الأرجنتين وأوروغواي وبنما والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا). وقلت في السلفادور وفنزويلا.

١٨ - وكان لركود اقتصاد الولايات المتحدة أثر سلبي على توفير فرص العمل في قطاع التصدير المكسيكي، حيث انخفضت العمالة في أنشطة التصدير في مصانع الماكيلادورا

كما ستزداد الحالة تفاقمًا بسبب الأزمة في قطاع السياحة. بيد أنه يُتوقع أن تحدث إعادة تنشيط متواضعة في المكسيك وكوستاريكا. وفي أمريكا الجنوبية، يحتمل أن يقوى أداء البرازيل بعض الشيء، بفضل الصادرات التي يشجعها سعر الصرف الملائم وانتعاش الطلب الداخلي، وذلك إذا سمحت الظروف المتعلقة بأسعار الصرف بانتهاج سياسة نقدية أقل تقييدًا. وسينخفض الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المخروط الجنوبي بأكملها، ولكن هذا الانخفاض سيكون مصدره الأساسي الأرجنتين، التي تتسم الاحتمالات المتعلقة بها بعدم التفاؤل لأنه يُتوقع أن تشهد انكماشًا مرة أخرى. ومن جهة أخرى، من المفروض أن تواصل شيلي تحقيق نمو متواضع وأن يكون أداء أوروغواي أفضل من أدائها في عام ٢٠٠١. وستواصل جماعة دول الأنديز زيادة مستوى نشاطها، رغم أن ذلك لن يحدث إلا بشكل طفيف. ومن المفروض أن يستفيد اقتصاد بيرو من مشروع تعديني ضخمة ومن عودة الأحوال الداخلية إلى طبيعتها، وأن تحقق فتزويلا نمواً، ولكن بقدر متواضع جدا. ومن المفروض أن يظهر تحسن على أداء كولومبيا في العام المقبل، كما أن من المحتمل أن يستمر انتعاش إكوادور، وإن كان بمعدل أبطأ. ومن المتوقع أن تنمو المنطقة ككل بمعدل لا يزيد على ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢.

ثانياً - سياسة الاقتصاد الكلي

٢٤ - أدى الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي خلال العام، وما صاحبه من تشاؤم متزايد أصبحت تتسم به توقعات الخبراء الاقتصاديين نظراً لتباطؤ الاقتصاد الناجم عن أحداث محلية ودولية إلى بروز الحاجة إلى إعادة تنشيط النمو بسرعة في جميع بلدان المنطقة تقريباً. بيد أن مجال المناورة كان محدوداً جداً أمام مقرري السياسات الراغبين في وضع سياسات مضادة للتقلبات الدورية على غرار ما هو متبع في البلدان المتقدمة النمو.

٢٥ - وقد كان لتباطؤ النشاط الاقتصادي أو انكماشه التام أثر مباشر على حصيلة الضرائب، بالنظر إلى الارتباط

طيلة فترة طويلة، بسبب زيادة مشاركة العمال الثانويين نتيجة انخفاض دخول الأسر. وفي إكوادور، بدأ معدل العمالة يزداد ثانية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠، إذ ارتفع من ٤٨,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٩,٨ في المائة في عام ٢٠٠١. وقد أدى ذلك وما اقترن به من انخفاض في عرض اليد العاملة، إلى انخفاض كبير في البطالة.

٢١ - وكان لركود سوق العمل أثر على الأجور، إذ لم يطرأ على متوسط الأجور الحقيقية في الأنشطة الرسمية للبلدان القليلة التي تتوافر عنها معلومات إلا تغيير طفيف أو طراً عليه نقصان. ومن ثم فقد سُجلت زيادة طفيفة في شيلي (١,٦ في المائة)، ولم يطرأ تغيير في كولومبيا، وحدث نقصان يتراوح بين ٠,٤ في المائة و ٥ في المائة في أوروغواي والبرازيل وبيرو. وشذت عن ذلك المكسيك، التي زادت الأجور فيها بنسبة ٦ في المائة بسبب التضخم الأقل من المتوقع، ونيكاراغوا، التي زادت فيها الأجور بنسبة ٤ في المائة.

يُتوقع أن يكون النمو ضعيفاً في عام ٢٠٠٢

٢٢ - لا تزال هناك درجة كبيرة من عدم اليقين تكثف مسيرة إعادة التنشيط المأمولة في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٢. ولا تزال التوقعات المتعلقة بالاقتصاد الدولي متشائمة نسبياً بسبب المشاكل التي تواجه الولايات المتحدة، وتباطؤ نمو الاقتصادات الأوروبية وتفاقم الأزمة اليابانية. ورغم الانخفاض الكبير في معدلات الفائدة الدولية، لا توجد بوادر على عودة رأس المال إلى البلدان النامية، نظراً لما هو موجود حالياً من اعتقاد قوي في وجود مخاطر. وبمر الاستثمار الأجنبي المباشر حالياً، وهو الآلية الرئيسية التي نُقلت بها الأموال إلى العالم النامي في التسعينات، بمرحلة انكماش.

٢٣ - وستؤثر الحالة في أمريكا الشمالية على المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما وأنه يُرجح أن تظل التجارة مع الولايات المتحدة بطيئة،

الصعيد دون الإقليمي، أما داخل السوق المشتركة للجنوب، فقد نشبت منازعات تجارية كما نجمت مشاكل بسبب التعارض بين نظم الصرف لمختلف الشركاء.

٢٨ - ولهذا فإن هناك عددا من الدروس التي يمكن استخلاصها من بدء الألفية الجديدة. أولها أن طابع التقلب الدوري لاقتصادات السوق هو طابع واضح بجلاء، سواء بالنسبة للبلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو. وثانيها، أن البلدان المتقدمة النمو قد نشرت، في إطار نظام دولي يفتقر أساسا إلى التماثل، ترسانة كاملة من أدوات مكافحة التقلبات الدورية التي يتعين على السياسة الاقتصادية أن تتيحها في محاولة لمجابهة الاتجاه الانكماشى لاقتصاداتها. وخلافا لذلك، تصادف البلدان النامية، ومنها بلدان المنطقة، صعوبات فيما تبذله من جهود في هذا الصدد، ولهذا سيلزمها - إذا أرادت أن تتجنب التآرجح الحاد مع التقلبات الدورية - أن تعمل من أجل استعادة القدرة على أن تستخدم ببراعة كامل نطاق أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة.

٢٩ - ومن التطورات الهامة الأخرى تلاشي "الأثر المعدي" للأزمة المالية الأرجنتينية الذي كان يُخشى كثيرا. وقد نشبت هذه الأزمة في منتصف العام واستمرت حتى نهايته وسببت في بادئ الأمر اضطرابا في بعض البلدان المجاورة، وخاصة البرازيل وشيلي. إلا أنه بحلول نهاية العام، كان يبدو أن المشاكل المالية للأرجنتين قد تم احتواؤها داخل حدود البلد. وأدى ذلك أيضا إلى تقليل احتمال أن يكون للعدوى التي أصابت البرازيل في بادئ الأمر أثرها في الانتشار السريع لهذه المشاكل إلى البلدان الأخرى في المنطقة.

العجز المالي يتزايد مع انكماش الإيرادات العامة

٣٠ - انخفض عجز القطاع العام في عام ٢٠٠٠ بسبب انتعاش الإيرادات، ولكن العجز بالنسبة لأمريكا اللاتينية

الوثيق بين عائدات الضرائب والنشاط الاقتصادي المحلي في المنطقة. وفي الوقت ذاته، زادت مستويات الإنفاق بسبب ارتفاع تكلفة خدمة الديون المحلية والخارجية، التي يعزى اتجاهها الصاعد إلى ازدواج أثر زيادة الاقتراض مع الارتفاع الحاد في أسعار الصرف. وفي حين أن بلدانا كثيرة قد لجأت إلى زيادة الاقتراض الخارجي لتغطية عجزها المالي الآخذ في الاتساع، فإن هذا الخيار كان في الواقع خيارا محدودا، حيث تعين عليها عموما أن تقلص الإنفاق الاستثماري أيضا؛ وأسفر ذلك عن وجود نمط للإنفاق مساير للتقلبات الدورية.

٢٦ - وتعين أن يكون مقرر السياسات النقدية واعين بتداعيات البيئة الخارجية المعاكسة، التي مالت إلى تعزيز القدرة التنافسية الخارجية ودولة جزء كبير من الدين العام والعقود الخاصة في بعض البلدان وكذلك بالآثار المحتملة لاتجاهات أسعار الصرف على الأسعار المحلية. وفي مطلع العام، كانت السياسة النقدية تستهدف توفير قدر كاف من السيولة لدعم إعادة التنشيط الاقتصادي المنشودة، ولكن هذه الاستراتيجية كانت محدودة الفائدة لأن الزيادة المتوقعة في الطلب الكلي لم تحدث قط. وبالتالي، لم يكن هناك مفر من مواصلة زيادة تشديد السياسة النقدية مع مضي العام.

٢٧ - وبسبب الأولوية المعطاة لمواجهة البيئة الاقتصادية المعاكسة وإحراز تقدم كبير بالفعل، فقد تباطأت وتيرة عملية الإصلاح الهيكلي. كما تباطأت عمليات الخصخصة نظرا لأن تلك العملية قد وصلت إلى نهاية مسارها، وتحول التركيز إلى منح الامتيازات والتدابير التنظيمية وتشجيع المنافسة. وكان مصب التركيز الرئيسي طيلة عام ٢٠٠١ هو الإصلاحات المالية والقواعد التنظيمية الرامية إلى تحسين الرقابة المصرفية ومكافحة تدفقات رأس المال غير المشروعة. وانحصرت جهود التكامل الإقليمية في تخفيض التعريفات الجمركية المنصوص عليه فعلا في الاتفاقات القائمة على

ضريبة البترين. وأعاق تباطؤ النشاط الاقتصادي المحلي في البرازيل الناجم عن الظروف الخارجية غير الملائمة الجهود التي يبذلها البلد للانتقال نحو الأخذ باللامركزية المالية وتقوية نظامه الضريبي. بموجب قانون المسؤولية المالية. وجرى في باراغواي تغطية كامل النقصان في الإيرادات الضريبية بمدفوعات الرسوم المفروضة على استخدام السدين الكهربائيين المشتركين (بين باراغواي وكل من البرازيل والأرجنتين). إلا أن انخفاض حصيلة الضرائب في أوروغواي قد أبقى العجز المالي في مستوى مرتفع.

٣٣ - أما الإنفاق فقد زاد. ومن الأسباب الرئيسية التي تعزى إليها الزيادة في الإنفاق المحلي التكلفة الإضافية لخدمة الدين. ولقد كانت السياسة النقدية الأكثر صرامة بوجه عام من العوامل التي جعلت خدمة الدين المحلي مكلفة بدرجة أكبر، وكان هذا الأثر أشد وطأة من أن يزول بفعل التخفيف الذي أتاحه انخفاض معدلات الفائدة الدولية. كما أدت التحويلات الراهنة إلى القطاعات المأزومة، مثل صناعة البن، والتكاليف الانتقالية لإصلاح نظم المعاشات التقاعدية التي تكبدتها بلدان مثل بوليفيا والسلفادور وأوروغواي، إلى زيادة الإنفاق العام. ولجأت معظم الحكومات إلى تخفيض الإنفاق الرأسمالي لإبطاء الزيادة في العجز. وقد تعين على السلفادور، بعد أن تعرضت لزلزالين، أن تقوم باستثمارات لم تكن في حسابها من أجل إصلاح ما أصابه الضرر.

٣٤ - وازداد مستوى الدين العام زيادة كبيرة بسبب العجز الكبير الذي شهدته السنوات الأربع الماضية، والذي جرت تغطيته بأموال مقترضة. والواقع أن الدين العام قد زاد إلى درجة ثارت معها بعض الشكوك في جدوى اللجوء إلى هذا الإجراء في الأجل المتوسط. وقد تراكمت أرصدة ديون القطاع العام في الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وإكوادور، وغيرها، حتى أصبحت تعادل أكثر من نصف - وحتى كل - مجموع دخولها المحلية الإجمالية.

ومنطقة البحر الكاريبي ككل قد ازداد ليصل إلى ٣,١ من الناتج المحلي الإجمالي. ونظرا لما تتميز به المنطقة من ارتباط وثيق بين العائدات الضريبية واتجاهات النشاط الاقتصادي، فقد جرى توجيه السياسة المالية نحو الحد من الإنفاق، وخاصة على الاستثمار، ونحو تمويل الاختلال بين الأموال المحلية والخارجية في محاولة لتجنب تعريض استقرار الأسعار المحلية للخطر.

٣١ - وقد انخفضت الإيرادات الحكومية في جميع البلدان تقريبا، وخاصة العائدات الضريبية؛ ولم تشذ عن ذلك إلا بضعة بلدان، مثل كولومبيا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور، التي نجحت في إدخال إصلاحات ضريبية. وكان لانهيار أسعار النفط الدولية أثر مباشر على عائدات شركات تصدير النفط المملوكة للدولة، وكانت فتزويلا هي الأشد تضررا. وفي المكسيك، ورغم ازدياد الإيرادات غير النفطية، فقد أنعش انخفاض الإيرادات النفطية المناقشة التشريعية بشأن تقديم مشروع قانون للإصلاح الضريبي سيجري. بموجبه، ضمن تغييرات أخرى، تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أصناف استهلاكية أساسية معفاة حاليا، وهو اقتراح لم ينل القبول بعد. وكانت كولومبيا الأقل تضررا بسبب تنوع هيكلها الضريبي، بينما عوضت انخفاض عائدات إكوادور من الصادرات النفطية إيرادات محلية تحققت من زيادة النشاط الاقتصادي وتحسن الإدارة الضريبية وتباطؤ التضخم. أما في شيلي فقد كان لانخفاض أسعار النحاس أثر مباشر على خزائن الدولة وأثر غير مباشر اتخذ شكل تباطؤ في النمو مصدره قطاع المعادن.

٣٢ - وانخفضت الإيرادات الضريبية انخفاضا حادا في أكبر اقتصادين في أمريكا الجنوبية. وأدى ذلك إلى أن تتخذ حكومة الأرجنتين تدابير على سبيل الاستعجال في الربعين الثالث والأخير من العام شملت إدخال زيادة كبيرة في ضريبة المعاملات المالية، وتقليل الإعفاءات الضريبية، وإرجاء خفض

من شركائها التجاريين، ولكن الانخفاض الشديد في قيمة عملة البرازيل قد أضعف معظم هذه المكاسب.

٣٧ - وارتفعت قيمة العملة فيما مجموعه ١٣ بلدا لديها تشكيلة من نظم صرف العملات الأجنبية، رغم أن البيئة الدولية كانت أقل مواتة لهذا الاتجاه مما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وقد تزامن ارتفاع قيمة العملة المحلية في معظم هذه البلدان مع تدفقات صافية من رؤوس الأموال الأجنبية غطت ما لديها من عجز مالي؛ وسجل بلدان، هما الأرجنتين وفنزويلا، فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الدولية، وفي المكسيك، تسبب التدفق الوافر لرؤوس الأموال الخاصة إليها في ممارسة ضغوط من أجل تقليل سعر الصرف. وقد شرعت السلفادور في دولة اقتصادها في عام ٢٠٠١ باعتماد الدولار كوحدة للحساب، لتصبح بذلك ثالث بلد في المنطقة ينتهج نظاما من هذا النوع.

٣٨ - ورغم أن هذه التطورات تشير إلى هشاشة ميزان المدفوعات، فقد ظلت هذه الصعوبات في جميع الحالات تقريبا في حدود نطاق إجراءات السلطات الوطنية. ومع ذلك، فقد كان الضعف الشديد للنشاط الإنتاجي القسيم السلي للطريقة التي عولجت بها - من منظور الاقتصاد الكلي - مواطن الضعف الصادرة عن القطاع الخارجي.

تشديد السياسة النقدية مجددا

٣٩ - في أوائل عام ٢٠٠١، أدت التوقعات المتفائلة بشأن الظروف الاقتصادية الدولية والوطنية إلى قيام عدة بلدان بتخفيف صرامة سياساتها النقدية في محاولة لتوفير السيولة الكافية لإعادة التنشيط الاقتصادي المنتظرة. وعندما تعذر بدء إعادة التنشيط هذه، كان مجال المناورة المتاح للسلطات النقدية محدودا جدا.

٤٠ - وقد خفضت البرازيل أسعار الفائدة في الربع الأول من السنة. وفي ظل أجواء عدم اليقين المتنامي على الصعيد الدولي، وبخاصة بسبب آثار أزمة الأرجنتين، أدت القيود

أسواق العملات الأجنبية تُظهر قدرة على التجاوب، رغم بعض التوترات

٣٥ - سبب التدفق الهائل لرؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة على مدى فترة طويلة من التسعينات اتجاهها نزوليا في سعر الصرف الحقيقي في كثير من بلدان المنطقة. وفي محاولة لمنع هذا الاتجاه من تقويض قدرة بعض البلدان على المنافسة خارجيا، عملت هذه البلدان على وضع حدود لإعادة تقييم عملاتها بتقييد السيولة، ولكن نتائج هذا الإجراء قد جاءت مناقضة تماما لما كانت تتوقعه، حيث ارتفعت معدلات الفائدة المحلية وزادت تدفقات رأس المال إلى المنطقة. واختارت بلدان أخرى إجراء إضافيا هو تقييد دخول رأس المال.

٣٦ - أما البيئة الخارجية في عام ٢٠٠١ فقد كانت أبعد ما تكون عما كانت عليه في الفترة السابقة التي تميزت بوفرة في تدفقات رأس المال إلى المنطقة وازدهار في التجارة العالمية. ومع ذلك، لم يكن الاتجاه الذي ساد مؤخرا نحو خفض قيمة العملات المحلية بنفس القوة التي حدث بها رفع قيمة هذه العملات خلال تلك الفترة. فقد ازدادت قوة عملات بلدان المنطقة باستثناءات قليلة جدا (البرازيل وشيلي وكولومبيا بما لديها من نظم صرف مرنة، وأوروغواي بما لديها من نظام لأسعار الصرف المتحركة ونظام لنطاق التعميم) أمام سلة العملات التي تمثل البلدان الشريكة الرئيسية لها.

وتحددت المحصلة النهائية من حيث أسعار الصرف الحقيقية للبلدان بمجموعة متنوعة من العوامل. فقد كان أثر عدوى أزمة الأرجنتين الذي ساد طيلة جزء كبير من العام يميل إلى رفع قيمة الدولار في البرازيل وشيلي في النصف الثاني من العام، وذلك في سياق سيولة أكبر. وفيما يتعلق بحالة كولومبيا، فقد ارتفعت قيمة الدولار بسرعة أبطأ بعض الشيء من سرعة ارتفاع الأسعار المحلية، بينما تحسن سعر الصرف الحقيقي نتيجة للزيادة الحقيقية القوية في قيمة عملة إكوادور، وبدرجة أقل في قيمة عملة فنزويلا. وأفسحت الوتيرة الأسرع التي انخفضت بها قيمة العملة في أوروغواي المجال لتحسين سعر الصرف الحقيقي لها أمام عملات كثير

تباطؤ وتيرة الإصلاح الهيكلي

٤٢ - استمر انحسار مسيرة الخصخصة، لأسباب يتمثل معظمها في النفاذ الطبيعي لأرصدها. وتقوم بلدان كثيرة حاليا باتخاذ إجراءات تيسيرية من المفروض أن تمكنها من إعطاء قوة دفع إضافية للتعاون بين القطاعين العام والخاص. وتواصلت الجهود المبذولة لتشجيع زيادة المنافسة المحلية.

٤٣ - وشهد عام ٢٠٠١ وفرة في مشاريع قوانين الإصلاح الضريبي. وأقرت قوانين للإصلاح في الأرجنتين وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا. ولا تزال مشاريع قوانين للإصلاح قيد الاستعراض في بنما والمكسيك.

٤٤ - واتخذ عدد من بلدان منطقة البحر الكاريبي تدابير مالية لتقييد المعاملات غير المشروعة، وشدت بعض البلدان الرقابة المصرفية، واتخذت بلدان أخرى تدابير لتوسيع أسواق رأس المال فيها. وفرضت الأرجنتين وفنزويلا كلتاهما ضوابط على رؤوس الأموال، خلافا للاتجاه الذي ساد في السنوات الأخيرة.

٤٥ - وحققت جهود التكامل الإقليمي نتائج متفاوتة. فقد أحرزت بعض المجموعات تقدما في استحداث إطار تنظيمي لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. ولكن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب قد تفاقمت بينها المنازعات التجارية. وتعرقل بشدة إحراز المزيد من التقدم بسبب الاختلافات الواضحة بين نظامي الصرف لأكثر عضوين في السوق، في غيبة آليات لتوفير وسيلة مقبولة للتعويض عن حالات اختلال التوازن.

ثالثا - القطاع الخارجي

٤٦ - كانت التجارة هي القناة الرئيسية التي انتقلت بها الأزمة الاقتصادية العالمية إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد أدى الانخفاض الحاد في الطلب الخارجي إلى

المفروضة على العرض بسبب أزمة الطاقة والطلب الكلي المتباطئ، إلى الارتفاع الكبير في قيمة الدولار، مما أثار احتمال أن تتعرض الأسعار المحلية لضغوط. وفي مواجهة هذه التطورات الجديدة، رُفع سعر الفائدة المعياري مرة أخرى. كما اتُخذت خطوات لكبح عرض العملات الأجنبية في السوق وتحجيم السيولة بإصدار أوراق مالية دولية المؤشر وزيادة النسبة المئوية للودائع المحتفظ بها كاحتياطي في النظام المصرفي. وفي شيلي، أدت تداعيات الأحداث في الأرجنتين إلى قيام المصرف المركزي بالتدخل في سوق العملات الأجنبية. وأسفرت هذه العمليات عن انكماش السيولة الذي مارس ضغطا على الدولار وهدد الرقم المستهدف لمعدل التضخم؛ ومع ذلك فقد زاد عرض النقود بالقيم الحقيقية. كما عدلت بلدان أخرى، مثل باراغواي وفنزويلا، معدل نمو عرض النقود فيها مع مضي العام بإجراء عمليات قائمة على افتتاح الأسواق بهدف زيادة أسعار الفائدة. ومن جهة أخرى، خففت المكسيك من صرامة سياستها النقدية، التي كانت تقييدية إلى حد ما في مطلع العام، بينما خفضت بلدان مختلفة في أمريكا الوسطى معدلات فائدها في محاولة لزيادة سيولة اقتصاداتها.

لا يزال الضعف سمة عرض القروض والطلب عليها

٤١ - تأثرت سوق الائتمان بعوامل معاكسة متصلة بالعرض والطلب. فقد مال استمرار هشاشة الأسواق المالية في كثير من البلدان (إكوادور وبيرو وغواتيمالا وكولومبيا ونيكاراغوا، التي كانت على كثير منها متأخرات كبيرة) والتوقعات المتشائمة للنمو الاقتصادي، إلى تقييد عرض القروض. وفي الوقت ذاته، انخفض الطلب على القروض بسبب الضعف التدريجي لاقتصادات المنطقة وما صاحبه من تقلص قدرة الجهات الخاصة على الاقتراض، وذلك على الرغم من أن معدلات الفائدة كانت تتناقص. وفي الحالات التي كانت يتجاوز فيها عرض القروض الطلب الخاص عليها، كان النظام المصرفي يخصص نسبة من موارده لتمويل عجز القطاع العام.

السابق، وزيادة عجز المكسيك، وتغير اتجاه حساب العمليات الجارية لكولومبيا من الفائض إلى العجز. وكان حجم العجز في معظم البلدان معتدلاً (أقل من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ولم تشذ عن ذلك إلا بوليفيا وبعض بلدان أمريكا الوسطى.

٤٩ - وكانت تدفقات رأس المال المستقلة الصافية المتجهة إلى المنطقة أضال من أن تغطي عجز حساب العمليات الجارية للمنطقة؛ بل إن مجموع المبلغ الإجمالي لهذه التدفقات لثلاث سنوات متتالية، مضافاً إليه تمويل تعويضي، لم يكف إلا لخدمة الدين الخارجي وتغطية عائدات رأس المال الأجنبي. ولم تكن التدفقات الوافرة التي تلقتها المكسيك كافية لتعويض التدفقات الكبيرة الخارجة من الأرجنتين وفنزويلا، وهو ما أدى دوراً رئيسياً في تلك الحالة.

الأسواق الخارجية للسلع والخدمات تعكس آثار الأزمة العالمية

٥٠ - أدى التباطؤ الحاد للنشاط الاقتصادي العالمي، الذي تقلص نموه إلى أدنى معدل له طيلة عقد كامل، أي من ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠٠١، إلى إلحاق خسائر فادحة بالتجارة الدولية، التي تقلصت هي الأخرى ولكن بدرجة أكبر. ولم يطرأ تغيير يذكر على حجم التجارة الدولية في عام ٢٠٠١ بعد أن قفز بنسبة تزيد على ١٢ في المائة في العام السابق. وقد انعكس ذلك في التباطؤ الحاد لنمو الشحنات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ليصبح ذلك هو القناة الرئيسية التي انتقلت بها الأزمة العالمية إلى المنطقة.

٥١ - وكان لازدياد ضعف الطلب العالمي تأثيره أيضاً في أسعار السلع الأساسية الأكثر حساسية لتقلب النشاط الاقتصادي، أي المواد الخام. وفي عام ٢٠٠٠ كانت مستويات أسعار بعض المنتجات قد بدأت تعاود صعودها

انكماش حصيللة صادرات معظم بلدان المنطقة. وشهدت كل البلدان انخفاضاً في أسعار منتجاتها في الأسواق العالمية، وفضلاً عن ذلك، عجزت بلدان كثيرة عن شحن كميات من المنتجات تساوي ما شحنته في العام السابق. وأسفرت آثار هذا الانخفاض في حصيللة الصادرات وفي الإنتاج على الطلب المحلي عن خفض الإنفاق على الواردات في كثير من الحالات. وانخفضت أيضاً أسعار الواردات، ولكن حجم الواردات كان أيضاً أقل في العديد من الحالات. وليس من المستغرب في ظل هذه الظروف أن يطرأ عجز على الحساب التجاري في البضائع وأن يزداد الميزان التجاري للمنطقة سوءاً.

٤٧ - وازداد بقدر ما أيضاً العجز في حساب دخل عوامل الإنتاج للمنطقة. ويعزى ذلك إلى انخفاض الفائدة المكتسبة في أعقاب تخفيض معدلات الفائدة الدولية وإلى زيادة اتساع هوامش الفائدة المدفوعة، وهو ما لم يتسن إزالة آثاره بتقلص تحويلات الأرباح التي توقفت عن الزيادة. ومن جهة أخرى، ظلت التحويلات الحالية (التي تتألف أساساً من تحويلات المقيمين في الولايات المتحدة) ترتفع ببطء، رغم انخفاضها بصورة معتدلة في باراغواي والجمهورية الدومينيكية وهاييتي. وقد جرت العادة على أن يكون لهذا النوع من الإيرادات أهميته لبلدان أمريكا الوسطى، ولبوليفيا وإكوادور، ولكنه احتل في عام ٢٠٠١ موقعا بارزا أيضاً في اقتصادات متوسطة الحجم مثل بيرو وكولومبيا.

٤٨ - وقد تجمعت هذه العوامل لتزيد العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات عن مستواه في عام ٢٠٠٠ وهو ٤٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إلى أكثر من ٥٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٨,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة) في عام ٢٠٠١. ويعزى معظم هذه الزيادة إلى انخفاض فائض فنزويلا إلى أقل من نصف مستواه

أصبح لانكماش التجارة الناجم عن ذلك أصداء محسوسة في جميع أنحاء المنطقة

٥٥ - في خضم هذه البيئة الدولية التي تتميز بالركود، استطاعت بعض بلدان المنطقة أن تزيد من حجم صادراتها، ولكن معظمها شهد تباطؤاً في معدلات النمو بل وتقلصاً إجمالياً، ولم يسلم بلد واحد من انخفاض متوسط أسعار الصادرات. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح تقلص حصيلة الصادرات منتشرًا على نطاق واسع، حيث هبطت المبيعات الخارجية الكلية للمنطقة من السلع والخدمات على السواء إلى ما يزيد قليلاً على ٣٩٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو بنسبة ٣,٧ في المائة عن مستواها في العام السابق.

٥٦ - وكانت بلدان أمريكا الوسطى والبلدان المصدرة الرئيسية للمواد الهيدروكربونية هي الأشد تضرراً. كما أن الهبوط الحاد في أسعار صادراتها من البن والنفط قد تفاقم، في حالة المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى، بسبب ضعف الطلب في الولايات المتحدة، التي يعتمد عليها هذان البلدان اعتماداً خاصاً كمتلقٍ لصادراتهما من المصنوعات والخدمات السياحية. واضطرت فنزويلا أيضاً إلى تقليل شحناتها النفطية كجزء من سياسة مشتركة متفق عليها من منظمة البلدان المصدرة للنفط.

٥٧ - وفي حالة الخدمات على وجه الخصوص، تضررت عائدات بلدان الحوض الكاريبي من السياحة والسفر تضرراً شديداً بسبب آثار الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر. وأفادت بلدان كثيرة عن حدوث نقصان تتراوح نسبته بين ٢٠ في المائة و٦٠ في المائة في عدد السياح في أيلول/سبتمبر. وكانت عدة خطوط جوية وطنية تعمل بأقل كثيراً من سعتها الكاملة من المقاعد، وتعين في بعض الحالات إلغاء رحلات جوية. وعائدات السياحة هي مصدر حيوي لاقتصادات كثير من البلدان، من المكسيك إلى الجزر الواقعة على الحافة الشرقية للبحر الكاريبي.

نحو المستويات التي بلغت قبل الأزمة الآسيوية، ولكنها عادت في عام ٢٠٠١ فققدت كل ما اكتسبته أو جانباً كبيراً منه. ولم تتعاف قط أسعار منتجات أخرى من الهبوط الذي شهدته أثناء الأزمة الآسيوية.

٥٢ - وتضررت بشدة على وجه الخصوص السلعتان التصديرتان الرئيسيتان للمنطقة. فقد انخفضت أسعار النفط والمنتجات النفطية بنسبة ٢٣ في المائة مقارنة بمستوياتها العالية في العام السابق. وبعد أن انخفضت أسعار البن انخفاضاً مطرداً في كل سنة من السنوات الأربع السابقة، انخفضت بشدة مرة أخرى بنسبة ٣٠ في المائة.

٥٣ - وكان متوسط أسعار المعادن والفلزات غير المستخدمة كوقود طيلة الأشهر الأحد عشر الأولى من العام أقل من متوسطها بالنسبة للعام السابق كله بنسبة ٩ في المائة. وفيما يتعلق بالمواد الخام الزراعية، بلغ الانخفاض ما يزيد قليلاً على ٣ في المائة، رغم أن بعض المنتجات قد طرأ على أسعارها انخفاض بنسب لا تقل عن ١٠ في المائة؛ فقد انخفضت أسعار لب الخشب، مثلاً، بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة، على النقيض تماماً من الجلود البقرية، التي انتعشت أسعارها بشدة فارتفعت بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة. وانخفضت أسعار فلزات عديدة، منها الزنك والقصدير والمنتجات الفولاذية والفضة والنحاس، بنسب تزيد على ١٠ في المائة.

٥٤ - أما المنتجات الغذائية فهي الفئة الوحيدة التي طرأ عليها تحسن، حيث قاومت آثار فائض العرض الذي أثنم السوق الدولية، رغم أن ارتفاع متوسط سعرها السنوي لم يكن يكفي إلا لإعادته إلى مستواه في عام ١٩٩٦. وتعزى هذه النتائج بدرجة كبيرة إلى أسعار الموز، التي قفزت بنسبة تبلغ ٤٠ في المائة تقريباً، وأسعار القمح التي قفزت بنسبة قدرها ١٠ في المائة (يسري نفس الشيء أيضاً على أسعار اللحم البقري) والتي ظلت، مع ذلك، أقل بكثير من مستوياتها قبل الأزمة الآسيوية.

للتجارة بين بلدان السوق المشتركة للجنوب التي انكشمت بنسبة تقرب من ١٠ في المائة في الأرباع الثلاثة الأولى من السنة، بينما زادت الصادرات إلى خارج المنطقة. وهكذا فقد انخفضت حصة التجارة بين بلدان السوق المشتركة للجنوب في مجموع تجارة هذه البلدان إلى ١٧,٥ في المائة.

٦٢ - ومن جهة أخرى، زادت التجارة بين البلدان الأعضاء في جماعة دول الأنديز بمعدل سنوي قدره ١١ في المائة، بينما انكشمت صادراتها الكلية بنسبة ٨ في المائة. وانخفضت بشدة مبيعات بلدان السوق المشتركة لأمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة بينما زادت التجارة المتبادلة بينهما إلى الحد الذي وطد مكانة تلك المجموعة من البلدان كصاحبة أكبر نسبة مئوية للتجارة المتبادلة (إذ اقتربت من ٢٧ في المائة من المجموع).

تقلص حاد في تدفقات رأس المال المستقلة إلى المنطقة

٦٣ - هبطت تدفقات رأس المال المستقلة إلى أمريكا اللاتينية من ٦١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١، بينما شهدت الأرجنتين تحولاً حاداً حيث خرجت منها تدفقات لرأس المال تزيد على ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وأعقب ذلك انكماش في التدفقات المتجهة إلى البرازيل. ونتيجة لذلك، كانت تدفقات رأس المال إلى المنطقة أقل حتى من مستواها في عام ١٩٩٩ (٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو العام الذي كانت فيه تداعيات الوقف الروسي للتدفقات تهمز المنطقة.

٦٤ - وسجلت الأرجنتين وفنزويلا كلتاهما خروج تدفقات كبيرة لرأس المال منهما، وتقلصت التدفقات المتجهة إلى البرازيل بسبب نقص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. ولتعويض هذا التقلص، صرف صندوق النقد الدولي مبلغاً قياسياً قدره ١٦ بليون دولار من دولارات الولايات

٥٨ - وكانت الأرجنتين والبرازيل من البلدان القليلة جدا التي استطاعت أن تزيد من عائداتها التصديرية، رغم أن مكاسبهما كانت أقل منها في السنة السابقة. وقد تحققت هذه الإيرادات بالاستناد إلى الزيادات الكبيرة في حجم شحناتهما (التي زادت بنسبة ٩ في المائة في حالة البرازيل وبنسبة ٥ في المائة في حالة الأرجنتين). وكان التكيف الاقتصادي الذي أحراه البلدان من العوامل الهامة في هذا الصدد، رغم أن عملية التكيف قد اتخذت مسارا مختلفا في كلا البلدين، إذ انخفضت قيمة العملة البرازيلية، بينما تقلصت القدرة الاستيعابية المحلية في الأرجنتين.

٥٩ - وكان للاختلاف بين عمليتي التكيف لأكثر اقتصادين في أمريكا الجنوبية آثاره على وارداتهما أيضاً، إذ انخفض حجم تلك الواردات بنسبة ١٤ في المائة في الأرجنتين بينما زاد بنسبة ٤ في المائة في البرازيل. ولوحظ هذا التفاوت في المنطقة بأسرها أيضاً، رغم أن ركود النشاط الاقتصادي في معظم بلدان المنطقة قد صاحبه عموماً تباطؤ أو انخفاض في حجم الواردات وقيمتها على السواء. وفي ظل هذه الظروف، فإن الزيادة الكبيرة في واردات إكوادور التي قفزت بنسبة الثلثين، وفي واردات كولومبيا التي زادت بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة، تعتبر من التطورات المثيرة بوجه خاص.

٦٠ - وبالنسبة للمنطقة برمتها، تمثل الأثر الصافي لهذه الاتجاهات المختلفة في ثبات حجم الواردات من البضائع، وهو ما يتباين بشكل حاد مع زيادته بنسبة ١٤ في المائة في العام السابق. وبالنظر إلى انخفاض الأسعار، الذي أثر على جميع البلدان، فقد انخفضت القيمة الكلية لواردها من السلع والخدمات إلى نحو ٤١٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي إلى أقل من مستواها في العام السابق بنسبة ١,٨ في المائة.

٦١ - وفي حين أن التجارة مع باقي أنحاء العالم قد ضعفت، فإن التجارة بين بلدان المنطقة، التي تشمل أساساً المصنوعات، قد نمت داخل جماعة دول الأنديز والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى. ولم يحدث نفس الشيء بالنسبة

٦٧ - وكانت معظم الحكومات الأخرى في المنطقة قد بلغت بحلول منتصف العام الأرقام التي كانت تستهدفها من حيث إصدار السندات العامة في الأسواق الدولية، إذ كانت البرازيل وكولومبيا والمكسيك أكبر المقترضين. وأصدرت السلفادور وكوستاريكا سندات أيضا. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، اغتنمت حكومات أوروغواي وشيلي والمكسيك فرصة حصولها في تقييم الديون على الرتبة الاستثمارية لإصدار سندات تجلب بها تمويلا خارجيا لعام ٢٠٠٢. كما قامت حكومات الجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكولومبيا بإصدار سندات، ولكن بمعدلات فائدة أعلى. وكانت إصدارات الشركات الخاصة في المنطقة شحيحة، لأن المستثمرين الكارهين للمجازفة كانوا يفضلون الأوراق المالية المضمونة من الحكومة. وظل التمويل الخارجي للمنطقة يتسم بعدم الاستقرار ويتعرض لموجات من التقلب.

٦٨ - لم تعد بعدُ شروط الاقتراض الخارجية إلى ما كانت عليه قبل الأزمة الآسيوية. فقد كانت الشروط في المتوسط تُراوح الخمس سنوات، وكانت تكلفة التمويل الخارجي في نهاية العام ثابتة عند حوالي ١٦ في المائة سنويا. ويرجع هذا المعدل جزئيا إلى الحصول على خصومات كبيرة على الديون الخارجية لأمريكا اللاتينية في الأسواق الثانوية، وعلى الأوراق المالية الأرجنتينية وبدرجة أقل على الأوراق المالية البرازيلية.

٦٩ - وبطرح هذه الأوراق المالية خارج الحساب، يبلغ متوسط التكلفة السنوية نحو ١١ في المائة، وهي نسبة لا تزال عالية جدا بالنظر إلى الانخفاض الكبير في المعدلات الدولية الذي شهده عام ٢٠٠١. وقد طرأ تغير ضئيل جدا على التكلفة لأن زيادة الهوامش قد عوضها انخفاض معدلات الفائدة على سندات خزانة الولايات المتحدة. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر، كان البلدان اللذان تدهور وضعهما أكثر من غيرهما هما الأرجنتين (من ١٢,٥ في المائة إلى ٢٣,٥ في المائة) والبرازيل (من ١٢,٥ في المائة إلى ١٤,٥ في المائة).

المتحدة إلى الأرجنتين والبرازيل. وفي الوقت نفسه، كانت التدفقات المتجهة إلى المكسيك في عام ٢٠٠١ وفيرة كوفرتها في عام ٢٠٠٠ بسبب ارتفاع معدلات الفائدة المحلية والانخفاض المطرد في معدلات الفائدة في الولايات المتحدة. وظلت مستويات معظم تدفقات رأس المال المتجهة إلى البلدان الأخرى قريبة من مستوياتها في عام ٢٠٠٠.

٦٥ - وكما كان الحال في العام السابق، اتخذت تقل رأس المال في معظمه شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وإن كانت تلك التدفقات الاستثمارية قد تباطأت للعام الثاني على التوالي. وكان صافي الاستثمار غير المباشر سلبيا، وتعين استخدام جميع عائدات السندات والقروض المصرفية في سداد الديون التي حان وقت استحقاقها.

التمويل الخارجي لعام ٢٠٠٢ يأتي في وقت مبكر رغم الأزمة الأرجنتينية

٦٦ - بلغت السندات السيادية التي أصدرتها الأرجنتين في الربع الأول من العام ١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بالمبلغ الذي تم الحصول عليه في عام ٢٠٠٠ وقدره ١٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ونظرا لعدم تمكن الحكومة من الحصول على تمويل من أسواق الإقراض الطوعية، فقد بادلت في حزيران/يونيه أوراقا مالية قيمتها ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتخفيف عبء خدمة دينها العام في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. وقد تمت هذه العملية بمعدلات فائدة عالية للغاية. واستمرت في الأشهر التالية الصعوبات التي كان يصادفها البلد في تدبير الأموال. وفي وقت متأخر من العام، حاولت الحكومة تنفيذ خطة جديدة شاملة لإعادة هيكلة الدين العام بمعدل فائدة سنوي لا يزيد على ٧ في المائة. وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كانت قد أكملت عملية مبادلة قيمتها ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في صورة التزامات محلية.

واستطاعت المكسيك أن تحافظ على المستويات الكبيرة التي ظلت موجودة طيلة السنوات القليلة السابقة، وإن كانت الأرقام لا تشمل عائدات بيع شركة باناميكس إلى شركة سيبي غروب (١٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

٧٢ - وخلال عام ٢٠٠١ كان رأس المال السهمي يتسم بدرجة عالية من التقلب، والبلد الوحيد الذي تلقى تدفقا صافيا منه هو المكسيك، وذلك بفضل ارتفاع سعر البيزو. وخرج تدفق صاف من رأس المال السهمي من البرازيل وشيلي، اللتين انخفضت قيمة عمليتهما انخفاضاً حاداً خلال العام. وقد انعكس ذلك في أسعار سوق الأوراق المالية، حيث كان مؤشر الأسعار للمنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر أقل من مستواه في العام السابق بنسبة تتأرجح حول ١٥ في المائة.

المائة). أما كولومبيا فقد شهدت تحسناً في تكاليف الاقتراض (من ١٣ في المائة إلى ١٠ في المائة) إلى جانب انخفاض في هوامشها. وظلت شيلي وأوروغواي والمكسيك تنعم ببعض من أقل تكاليف الاقتراض الخارجي في المنطقة.

٧٠ - وتقلص الدين الخارجي الإجمالي لأمريكا اللاتينية بقدر معتدل (من ٧٤٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٢٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١). ولوحظت اختلافات طفيفة في الالتزامات الخارجية لمعظم البلدان. ولما كان عبء الديون الخارجية قد تناقص بنسبة أقل من النسبة التي قلت بها الصادرات، فقد ازداد المؤشر الذي تمثله النسبة بين هذين المتغيرين سوءاً في معظم البلدان. وظلت البرازيل وبوليفيا وبيرو، بوصفها من أكثر البلدان استدانة، تبلغ عن نسب بين الديون والصادرات تبلغ حوالي ٣٥٠ في المائة، كما كان الحال في الماضي؛ وهبطت نسبة الأرجنتين إلى ٤٥٠ في المائة بعد أن كان متوسطها ٥٠٠ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، بينما ثبتت نسبة نيكاراغوا عند ٧٠٠ في المائة.

ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر

٧١ - انكمش صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة للعام الثاني على التوالي، إذ هبط من ٦٤,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١. ومن العوامل التي يعزى إليها هذا الانخفاض تداعيات التباطؤ العالمي واقتراب برامج الخصخصة من نهايتها في معظم اقتصادات أمريكا اللاتينية. وكان هذا الانخفاض منتشرًا على نطاق واسع جدا ولكنه كان حاداً بصورة خاصة في الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا. أما شيلي فقد عكست مسار التدفق السلبي إليها الذي شهدته في العام السابق فجعلته إيجابياً. وتلقت إكوادور رقماً قياسياً من الاستثمارات

المرفق

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع الناتج المحلي الإجمالي

(النسب المئوية محسوبة استناداً إلى القيم بأسعار عام ١٩٩٥)

معدلات النمو السنوي											
٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٠,٤	٣,٩	٠,٤	٢,٣	٥,٢	٣,٧	١,١	٥,٢	٣,٦	٣,٠	٣,٥	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٠,٣-	٣,٨	٠,١	٣,٥	٦,٥	٤,٥	٠,٨-	٤,٦	٣,٠	٥,١	٥,٢	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (باستثناء البرازيل)
٠,٤	٣,٩	٠,٤	٢,٣	٦,٢	٣,٧	١,١	٥,٣	٣,٦	٣,٠	٣,٦	المجموع الفرعي (٢٠ بلداً)
٠,٣-	٣,٨	٠,١	٣,٦	٦,٦	٤,٥	٠,٨-	٤,٧	٣,١	٥,٢	٥,٣	المجموع الفرعي (٢٠ بلداً، باستثناء البرازيل)
٣,٨-	٠,٥-	٣,٤-	٣,٨	٨,٠	٥,٥	٢,٩-	٥,٨	٥,٩	٩,٦	١٠,٦	الأرجنتين
٥,٠	٢,٨	٩,٥-	١,٠	٣,٩	٢,٣	٣,٠	٤,٤	٢,٢	٣,٠	٥,٠	إكوادور
٢,٥-	١,٥-	٢,٩-	٤,٤	٥,٤	٥,٠	٢,٣-	٧,٠	٣,٥	٨,٣	٣,٧	أوروغواي
١,٥	٠,٣-	٠,١-	٠,٦-	٢,٤	١,١	٤,٥	٣,٠	٤,٠	١,٧	٢,٥	باراغواي
١,٥	٤,١	٠,٩	٠,٣	٣,١	٢,٥	٤,٢	٦,٢	٤,٥	٠,٣-	١,٠	البرازيل
٠,٥	٢,٧	٣,٥	٤,٦	٤,٧	٢,٧	١,٩	٣,١	٥,٣	٨,٢	٩,٠	بنما
٠,٠	٢,٤	٠,٤	٥,٢	٤,٩	٤,٥	٤,٧	٤,٨	٤,٣	١,٧	٥,٤	بوليفيا
٠,٢	٣,١	٠,٩	٠,٥-	٦,٨	٢,٥	٨,٦	١٢,٨	٤,٨	٠,٤-	٢,٧	بيرو
٣,٠	٧,٧	٨,٠	٧,٣	٨,٣	٧,٢	٤,٧	٤,٣	٣,٠	٨,٠	٠,٩	الجمهورية الدومينيكية
١,٥	٢,٠	٣,٣	٣,٨	٤,٢	١,٨	٦,٢	٦,٠	٦,٤	٧,٣	٢,٨	السلفادور
٢,٩	٥,٤	٠,١-	٣,٦	٦,٨	٦,٩	٩,٠	٥,١	٦,٦	١٠,٩	٧,٣	شيلي
٢,٠	٣,٣	٣,٩	٥,١	٤,٤	٣,٠	٥,٠	٤,١	٤,٠	٤,٩	٣,٧	غواتيمالا
٢,٨	٣,٢	٥,٨-	٠,٧	٧,٤	٠,٤-	٥,٩	٣,٧-	٠,٤-	٧,٠	١٠,٥	فنزويلا
٣,٠	٥,٥	٦,٨	١,٣	٣,٣	٨,٧	٣,٤	٢,٠	١٦,٠	١٣,٨	١٢,١	كوبا
٠,٣	٢,٢	٨,١	٨,٣	٥,٤	٠,٨	٣,٩	٤,٦	٧,١	٨,٨	١,٦	كوستاريكا
١,٥	٢,٨	٤,١-	٠,٥	٣,٤	٢,١	٥,٢	٦,١	٤,٦	٣,٧	١,٨	كولومبيا
٠,٣-	٦,٩	٣,٦	٥,١	٦,٨	٥,٤	٦,١-	٤,٤	١,٨	٣,٧	٤,٢	المكسيك
٢,٠	٤,٧	٧,٤	٤,١	٥,٤	٥,١	٤,٤	٤,٠	٠,٤-	٠,٨	٠,٤-	نيكاراغوا
٠,٩-	١,٣	٢,٣	١,١-	٥,٩	٢,٨	٥,٠	٨,٣-	٢,٢-	١٣,٨-	٠,١	هايتي
٢,٦	٤,٩	١,٩-	٣,٣	٤,٩	٣,٧	٣,٧	١,٩-	٧,١	٥,٨	٢,٧	هندوراس
٠,٨	٣,١	٤,٢	٢,٧	١,٩	٢,٩	٢,٨	٣,١	٠,٥	٠,٧	١,٥	المجموع الفرعي لمنطقة البحر الكاريبي
-	٢,٦	٤,٩	٥,٠	٥,٥	٦,٠	٤,٨-	٦,٢	٥,٠	٠,٩	٢,٧	أنغيغوا وبربودا
١,٥-	٣,٠	٣,١	٥,٣	٢,٨	٣,٣	٢,٤	٢,٩	١,٠	٥,٦-	٣,٧-	بربادوس
٢,٠-	١٠,١	٥,٩	٢,٠	٤,٤	١,٣	٣,٧	١,٥	٤,٣	٩,٠	٣,٢	بليز
١,٠	٥,٠	٧,٨	٥,٣	٤,٠	٤,٤	٤,٢	٤,٢	١,٢-	١,٠-	٣,٥	ترينيداد وتوباغو
١,٥	٠,٥	٠,٧	١,٠-	٢,٢-	٠,٣-	١,٨	١,٩	١,٨	٢,٥	٠,٣	جامايكا

معدلات النمو السنوي											
٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
-	٠,٧	١,٣	٣,١	٢,٢	٢,٩	١,٢	١,٩	١,٩	٢,٣	٢,١	دومينيكا
-	٢,٠	٤,٢	٥,٨	٣,٥	١,٢	٧,٨	٢,٣-	٢,٠	٦,٩	١,٥	سانت فنسنت وجزر غرينادين
-	٧,١	٣,٥	١,١	٧,٢	٥,٨	٣,٢	٥,٥	٥,٢	٣,٢	٢,٥	سانت كيتس ونيفيس
-	٠,٦	٣,٤	٣,٠	٠,٣-	٠,٨	٢,١	٤,٦	١,٣-	٧,٥	٠,٤-	سانت لوسيا
-	١,٠-	٢,٤-	١,٩	٦,١	١٣,٢	٤,١	٠,٩-	١٠,٨-	١,٨-	٤,٠	سورينام
٢,٥	٦,٥	٧,٥	٧,٦	٤,٣	٣,٠	٣,١	٣,٤	١,١-	١,٠	٣,٧	غرينادا
١,٠	٣,٠	٣,٩	٢,٢-	٦,٧	٨,٦	٣,٨	٩,٤	١١,٥	٩,١	٨,٩	غيانا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أساس الأرقام الرسمية محولة إلى الدولار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥.

ملاحظة: المجموع والمجموع الفرعية لا تشمل البلدان التي لم تتوفر بشأنها معلومات.
(أ) تقدير أولي.